الأنباء
السبت 16 يونيو 2012

قوتها الاقتصادية ليست بلا حدود

ميركل: مجموعة العشرين لا يمكنها أن تطلب من ألمانيا حل الأزمة بمفردها

برلين ـ أ.ف.پ: حذرت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل، التي تواجه ضغوطا من كل الجهات لبذل جهود اضافية لمكافحة الازمة، من ان بلادها لا تستطيع تحمل هذه المسؤولية منفردة داخل مجموعة العشرين، داعية في الوقت عينه الى مزيد من العمل الاوروبي المشترك.

وقالت ميركل في خطاب في مجلس النواب مخصص لقمة العشرين التي ستعقد في لوس كابوس في المكسيك ان «قوة المانيا ليست بلا حدود» معربة عن اقتناعها بأن «كل العيون ستكون شاخصة على ألمانيا، مجددا».

ووسط المطالب المتعددة الموجهة الى برلين مثل اصدار سندات يورو لتوحيد المديونية او اطلاق النمو عبر نفقات جديدة، رفضت المستشارة فكرة ان يكون مثل هذا التوجه حلا لمشاكل اوروبا والعالم.

وقالت متوجهة الى الذين يطالبون المانيا بالتزام اكبر «نعم ألمانيا قوية وهي محرك الاقتصاد وقطب الاستقرار في اوروبا».

واضافت انه في هذا السياق «كل رزم المساعدات لن تجدي نفعا اذا تمت المبالغة بقوة المانيا».

وردا على كلام ميركل، دعا رئيس الحكومة الفرنسية جان مارك ايرولت اول من امس المستشارة الى «عدم التركيز على صيغ مبسطة» مضيفا ان «الوضع في اوروبا حساس للغاية».

وتأتي تحذيرات ميركل في وقت يرى فيه الكثيرون في المانيا، اقوى اقتصاد اوروبي، خشبة الخلاص الوحيدة والعائق الوحيد امام حل سريع للازمة. وتثير هذه الدعوات انزعاجا متزايدا في برلين. ولا تعتبر المانيا نفسها بمنأى عن المشاكل: نموها يظهر دلائل تراجع، معدلات الفوائد على قروضها تراجعت بشكل طفيف مطلع الاسبوع ما اثار قلق المستثمرين.

وعنونت مجلة داي زيت (يسار الوسط) «الجميع يريد اموالنا».

الا ان المستشارة لا تنوي حل المشاكل من خلال نفقات اضافية. واعتبرت ان هذا الخيار سيكون «حلا سهلا».

واعلنت موقفها الداعي الى اصلاحات اقتصادية بنيوية وتعزيز الاندماج الاوروبي، مع مزيد من التضامن مصحوبا بتشديد للمراقبة المالية في بلدان عدة.

كما اكدت ان المشاريع الطويلة الامد هي وحدها القادرة على ارساء النمو «على قواعد متينة ونزيهة». واشارت الى ان تقليص العجز العام سيترافق «يدا بيد» مع النمو. وهذا النمو يمر اجباريا بزيادة للتنافسية لكل بلد.

وقالت «اعلم انه امر مضن، انه مؤلم، انه (عمل) يتطلب صبرا طويلا، مهمة شاقة»، لكن «اي حل بديل سيكون ذرا للرماد في العيون».

وباختصار، كما قال وزير المال الالماني ولفغانغ شوبل، على كل بلد ان يهتم اولا بشؤونه الداخلية.

وهذا الامر يسري على بلدان منطقة اليورو انما ايضا بشكل اوسع على دول مجموعة العشرين. واضافت ميركل «منطقة اليورو لا يمكن ان تتحمل وحدها مسؤولية النمو. على كل الشركاء بذل جهود».

وغالبا ما ينتقد المسؤولون الالمان في هذا الاطار المستويات الضخمة للعجز في ميزانية الولايات المتحدة.

واعتمدت الولايات المتحدة الاربعاء نبرة اكثر تصالحية مع برلين. وقال وزير الخزانة الاميركي تيموثي غايتنر «اجد من غير العادل اعتبار المانيا المصدر الوحيد للمشكلة حاليا».

وبإمكان ميركل ايضا الاعتماد على دعم صلب من الالمان. ولاتزال الشخصية السياسية الاكثر احتراما في بلدها بحسب استطلاع اجري مؤخرا، ويبدي غالبية مواطنيها ثقة بإدارتها للأزمة.

من جهة اخرى قال متحدث باسم وزارة المالية الألمانية امس ان اسبانيا لن تحتاج إلى خطة إنقاذ أوسع نطاقا تتجاوز البنوك.

ورد المتحدث مارتن كوتوس على سؤال عما اذا كان قلقا من ان اسبانيا بشكل عام تحتاج لخطة إنقاذ في مؤتمر صحافي قائلا «لا».

واتفق وزراء مالية منطقة اليورو يوم السبت الماضي على إقراض اسبانيا مائة مليار يورو (126 مليار دولار) لدعم بنوكها، لكن المسؤولين الاسبان ومسؤولي الاتحاد الأوروبي يؤكدون ان اسبانيا على عكس اليونان والبرتغال لا تحتاج إلى مساعدة خارجية.

المستشارة الالمانية انجيلا ميركل

«أوكسفام»: انهيار اليورو سيحرم الدول الفقيرة من 20 مليار إسترليني

لندن ـ كونا: حذرت منظمة (اوكسفام) الانسانية امس من ان انهيار منطقة العملة الاوروبية الموحدة (يورو) سيتسبب في حرمان الدول الفقيرة من مشاريع تجارية واستثمارية بقيمة 20 مليار جنيه استرليني سنويا او ما يمثل ربع المساعدات الدولية.

وذكرت المديرة التنفيذية لـ (اوكسفام) باربرا ستوكينغ في تصريح صحافي هنا ان مشاكل منطقة (اليورو) ستتجاوز سكان القارة الاوروبية لتؤثر على حياة شعوب اخرى في كثير من دول العالم. ودعت الدول الكبرى التي تستعد الى الاجتماع في قمة مجموعة العشرين في المكسيك خلال الايام المقبلة الى ضرورة ايجاد مخرج عملي للازمة الاوروبية، مؤكدة ان هذه الازمة ستكون لها تداعيات خطيرة على دول اخرى لاسيما في افريقيا.

وأوضحت ستوكينغ ان تراجع مداخيل منطقة اليورو سيحرم الدول الفقيرة من 12,8 مليار جنيه سنويا من مداخيل تصدير منتجاتها الى الاتحاد الاوروبي اضافة الى 6,4 مليارات جنيه سنويا من الاستثمارات التي كانت تقودها المجموعة الاوروبية. واشارت الى ان غياب المساعدات عن الدول الفقيرة لتعويض خسائرها بتراجع صادراتها الى اوروبا سيدخلها في دوامة يصعب الخروج منها، مضيفة ان الحكومات الفقيرة ستضطر الى التضحية بالخدمات الاساسية على ندرتها وضعفها مثل الصحة والتعليم. وشددت ستوكينغ التي ستمثل المنظمات الخيرية في قمة مجموعة العشرين على اهمية التزام قادة الدول الكبرى على اتخاذ قرارات حاسمة ليس من اجل اوروبا فحسب بل من اجل مواجهة مشكلة الجوع.

بريت: دول اليورو يجب أن تتخلى عن جزء من سيادتها

فرانكفورت ـ رويترز: قال بيتر بريت احد صناع القرار في مجلس البنك المركزي الأوروبي امس ان دول منطقة اليورو تحتاج للتخلي عن جزء من سيادتها من اجل الحفاظ على اليورو واضاف ان البنك لا يمكنه سوى تقديم اجراءات تخفف مؤقتا من اثر الأزمة وعلى الحكومات حل المشكلات الأساسية.

وأكد بريت في نص كلمة اعدت ليلقيها امام المؤتمر السنوي للبنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت مجددا على مطالب المركزي الأوروبي بأن تتحرك منطقة اليورو باتجاه مشاركة أكبر في الإدارة والسياسة النقدية.

وقال يتعين اتخاذ المزيد من الخطوات من اجل استكمال سياسة العملة الموحدة بإطار عمل اكثر تكاملا.

ومضى يقول: اذا اردنا تحقيق ذلك يتعين على دول منطقة اليورو في نهاية الأمر التخلي عن جزء من سيادتها.

وأضاف كذلك ان الاجراءات التي يتخذها البنك في الأزمات قد تستمر في تقديم المساعدة على تحسين الوضع لكنه اكد على أنها لا ترفع التضخم في الوقت الراهن.

دراسة: 20٪ من شباب ألمانيا مهددون بالفقر

برلين ـ د.ب.أ: كشفت دراسة حديثة أن 20٪ من الشباب في ألمانيا مهددون بالفقر رغم المساعدات الحكومية التي تقدم لهم.

وأظهر المؤشر الاجتماعي الجديد للفقر بين الشباب، الذي أجرته الجمعية الاتحادية للعمل وأعلنت نتائجه امس، أن نحو 80 ألف شاب فقدوا صلتهم بالمدرسة والعمل والنظم الاجتماعية، وأشارت الدراسة إلى أن أعلى نسبة للشباب المهددين بالفقر موجودة في العاصمة برلين 21٪.

واستندت الجمعية الاتحادية للعمل في دراستها على بيانات واحصاءات مكتب الإحصاء الاتحادي والمعهد الألماني للشباب لعام 2010، والتي شملت نحو 13 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين 14 و27 عاما.

انكماش معدل التوظيف في منطقة اليورو

بروكسل ـ رويترز: انخفضت أعداد العاملين في منطقة اليورو مرة أخرى في الثلاثة شهور الأولى من العام بينما هبطت واردات البضائع مما يلقي الضوء على المتاعب التي يعاني منها اقتصاد المنطقة الذي يعتمد بشكل متزايد على الصادرات للحيلولة دون المزيد من التباطؤ.

وانخفض معدل التوظيف في منطقة اليورو التي تضم 17 دولة 0,2٪ في الربع الأول من العام مقارنة بالربع الأخير من 2011 وهو ثالث ربع على التوالي ينخفض فيه المعدل اذ تشعر الأسر الأوروبية بوطأة الآثار الهائلة لأزمة ديون منطقة اليورو.

وذكر مكتب احصاءات الاتحاد الأوروبي يروستات امس ان أعداد العاملين تقلصت على نحو أكبر في اليونان حيث انخفضت 8,7٪ ثم في اسبانيا بنسبة 3,7٪ لكنها زادت بشكل طفيف في فرنسا وألمانيا.

وذكر يوروستات ان الواردات هبطت 0,1٪ في أبريل مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، كما انخفضت الواردات بعد تعديل البيانات لأسباب موسمية 3٪ مقارنة بمارس.

«موديز» تخفض تصنيفاتها لأحد عشر بنكاً أوروبياً

بروكسل ـ رويترز: خفضت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني تصنيفاتها لأحد عشر بنكا أوروبيا وقالت انها قد تخفضها مرة أخرى إذا تخلت اليونان عن اليورو ما بدأ موجة طال انتظارها من تخفيض التصنيفات للمؤسسات المالية الأوروبية الكبرى.

وقالت موديز لخدمات المستثمرين امس إنها اتخذت إجراء ضد خمسة بنوك هولندية وثلاثة بنوك فرنسية وبنك بلجيكي وآخر في لوكسمبورغ.

أوباما يبحث تعزيز مرونة الاقتصاد العالمي

واشنطن ـ كونا: بحث الرئيس الاميركي باراك اوباما مع رئيس وزراء الهند عبر الهاتف الليلة قبل الماضية الخطوات اللازم اتخاذها من اجل تعزيز مرونة الاقتصاد العالمي امام تداعيات الازمة الاقتصادية الاوروبية.

وأوضح بيان اصدره البيت الابيض ان الجانبين اتفقا على اعتماد خطوات مهمة تعزز مرونة الاقتصاد العالمي استجابة لمخاطر الازمة الاقتصادية في منطقة اليورو وفي مناطق اخرى واتفقا كذلك على التركيز على اتخاذ معايير تدفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي.

الأميركيون مازالوا يلومون بوش أكثر من أوباما على الاقتصاد

واشنطن ـ يو.بي.آي: اظهر استطلاع اميركي جديد ان الاميركيين مازالوا يلقون باللوم اكثر على الرئيس السابق جورج دبليو بوش بالنسبة لمشكلاتهم الاقتصادية من الرئيس الحالي باراك اوباما. وبين الاستطلاع، الذي اجراه مركز غالوب الاميركي لاستطلاعات الرأي ونشر اول من امس، ان 68٪ من الاميركيين مازالوا يلقون باللوم على ادارة بوش مقابل 52٪ يلقون باللوم على الادارة الحالية فيما يخص علل الاقتصاد.

مقتل رئيس هيئة الخصخصة في كوسوفو

بلغراد ـ د.ب.أ: قالت الشرطة ان رئيس هيئة الخصخصة في كوسوفو دينو اساناج قتل أول من امس. وقال المتحدث باسم الشرطة باكي كيلجاني في برشتينا ان اساناج تعرض لهجوم في منزله وتوفي متأثرا بجراحه في أحد المستشفيات. وأضاف ان الشرطة مازالت تحقق في ملابسات الجريمة.

كانت وسائل الإعلام في كوسوفو قد ربطت اساناج بالعديد من قضايا الفساد بينها محاولة مزعومة لابتزاز ملايين الدولارات من شخص اشترى فندقا كان مملوكا للدولة في العاصمة.

مواجهات مع محتجين ضد أوضاع العمال بإيطاليا

إيطاليا ـ يو.بي.آي: أصيب جندي إيطالي امس بمواجهات مع متظاهرين امام البرلمان ضد تدهور اوضاع العمال واجراءات التقشف.

ونقلت وكالة أنباء «أنسا» الإيطالية عن بعض المحتجين أنهم تعرضوا للضرب من قبل عناصر الشرطة عندما حاول 40 متظاهرا اختراق حاجز الشرطة أمام مدخل البرلمان، وقد رد عدد من المحتجين عبر رمي عناصر الأمن بالقنابل الدخانية والحجارة. وأصيب في المواجهات عنصر من الشرطة.

الأوروبيون على استعداد لـ «مواجهة الأزمة» مع اقتراب الانتخابات في اليونان

بروكسل ـ أ.ف.پ: يحاول الأوروبيون المطوقون بالأزمة التي تهدد إيطاليا بعد إسبانيا، تفادي ان تصبح تلك الأزمة خارجة عن السيطرة غداة الانتخابات التشريعية في اليونان غدا الأحد واحتمال خروج هذا البلد من منطقة اليورو.

وقبل أيام من الاقتراع أفادت مصادر ديبلوماسية في بروكسل بأن وزراء المال لمنطقة اليورو مستعدون لعقد اجتماع بالهاتف ما ان تصدر نتيجة الانتخابات مساء غد الأحد.

وأفادت تلك المصادر بأنه «قد تم اتخاذ كل الترتيبات» لذلك بينما أكد مصدر آخر ان على الأعضاء في منطقة اليورو ان «يركزوا» أيضا على ما يجب القيام به اذا فاز أقصى اليسار بالاقتراع.

وقال مسؤولون آخرون ان قادة منطقة اليورو استعدوا تقنيا لاحتمال خروج اليونان من منطقة اليورو ودرسوا إمكانية ان تصدر الحكومة وثائق للديون اذا كانت غير قادرة على دفع الأجور، بانتظار العودة الى الدراخما.

ورأى احد المصادر ان «هذا يعني اننا نتوجه الى سيناريو ما».

وبذلك يريدون تفادي انعكاسات سوء الاتصالات كالتي حصلت نتيجة التصريحات الاخيرة التي أدلت بها وزير الخارجية النمساوية ماريا فكتر حول مخاطر عدوى ايطاليا.

وبعد تكرار انه يريد ان تظل بلاده في منطقة اليورو، أعلن زعيم اليسار الراديكالي اليوناني الكسيس تسيبراس انه اذا تعين عليه ان يتولى الحكم فإنه سيمهل نفسه 10 أيام قبل إعادة التفاوض مع أوروبا حول برنامج التقشف المفروض على بلاده مقابل المساعدات المالية الدولية. غير ان شركاء أثينا الأوروبيين كانوا حتى الآن يحذرون من خروج البلاد من منطقة اليورو اذا لم تحترم التزاماتها وكرر رئيس الوزراء السلوفاكي روبرت فيكو انه «اذا لم تحترم اليونان الشروط المحددة من اجل تطهير الأموال العامة فإن سلوفاكيا ستنضم الى الدول التي تطلب خروجها من منطقة اليورو».

وقد أثار احتمال ان يحقق اليسار الراديكالي فوزا كبيرا يفتح مجال هذا السيناريو، قلقا في الاسواق طيلة الأسبوع وأعاد التكهنات الأكثر تشاؤما.

لكن حزب سيريتسا اليساري الراديكالي ليس الوحيد الذي يريد التفاوض، بل ان محافظي حزب الديموقراطية الجديدة الذين تتوقع الاستطلاعات حصولهم على نتيجة قريبة جدا من سيريتسا، ينوون ايضا رغم انهم لا يطعنون في جوهر خطة التقشف، إعادة مناقشة صيغتها او على الأقل تمديد مهلة تطبيقها.

وحصل زعيمهم انطونيس سماراس هذا الأسبوع على دعم عدة نواب أوروبيين بعضهم اشتراكيون دعوا الى «تليين أهداف خفض العجز لسنة 2013»، وقال أحدهم وهو جياني بيتيلا «ليس من العدل معاملة اليونان خلافا لما تعامل به إسبانيا»، مع العلم ان القرض الذي أقرته منطقة اليورو لمدريد قد يصل الى 100 مليار يورو ولا تفرض معه اي خطة تقشف.

وتحدث مصدر أوروبي عن دراسة احتمال إدخال تعديلات على الهامش اذا حصل إجماع حول ضرورة احترام أثينا التزاماتها.

وقال المصدر «قد ندخل شيئا من الليونة» لكن جوهر الاتفاق المبرم بين أثينا والجهات الدائنة والقائم على إصلاحات هيكلية لاسيما سن التقاعد او عدد الموظفين، غير قابل للتفاوض.

وتشير الحكومة الألمانية أيضا الى انه اذا لم يتم الطعن في الاتفاق فان برلين قد تبدي انفتاحا لإجراءات تحفيز في اليونان.

وهذه الرسالة المزدوجة المتمثلة في التأكيد على ضرورة ان تحترم أثينا التزاماتها في حين لن يعارض شركاؤها اي تعديل، هي ذاتها التي وجهها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند.

وحذر هولاند من ان «التخلي تماما عن خطة التقشف سيعتبره العديد من اعضاء منطقة اليورو قطيعة» لكنه أكد في الوقت نفسه انه سيسهر على ان تحصل اليونان من اوروبا على «صناديق نمو لتحسين وضعها».

العجز التجاري لأعلى مستوى خلال 7 أعوام

بريطانيا تضخ أكثر من 100 مليار جنيه في بنوكها

لندن ـ كونا: أعلنت الحكومة البريطانية الليلة قبل الماضية ضخ أكثر من 100 مليار جنيه إسترليني في الاقتصاد المحلي بشكل مباشر بهدف تخفيف آثار الركود الاقتصادي وتجاوز تبعات أزمة منطقة (اليورو).

وجاء الإعلان عن المبادرة الاقتصادية الطارئة مشتركا بين وزير الخزانة جورج اوزبورن ومحافظ بنك انجلترا المركزي السير ميرفين كينغ خلال الندوة السنوية الاقتصادية في (مانشن هاوس) في لندن.

وقال جورج أوزبورن في كلمة نقلتها وسائل الإعلام ان الخطة تهدف الى توفير قروض مالية كبيرة للبنوك البريطانية بنسب فوائد صغيرة حتى تتمكن بدورها من توفير قروض للشركات الاقتصادية المسؤولة عن تحريك عجلة الاقتصاد.

وأوضح ان الخطة الجديدة ستضمن تدفق السيولة المالية، حيث تكون الحاجة إليها، مؤكدا ان «الحكومة البريطانية ليست عاجزة عن اتخاذ تدابير فعلية للتعامل مع أزمة الديون التي تعصف بمنطقة اليورو».

من جهته، أشار محافظ بنك انجلترا الى ان البنك المركزي ووزارة الخزانة سيشتركان في توفير وإدارة السيولة التي ستسمح للبنوك بالحصول على قروض طويلة المدى وبنسب فوائد صغيرة ستساعدها على مضاعفة دورها في الاقراض للشركات والافراد.

ولفت الى ان ازمة الديون الاوروبية تسببت في رفع تكاليف القروض البنكية بحيث اصبحت الشركات الاقتصادية عاجزة عن الاقتراض وتمويل نشاطاتها الاقتصادية مضيفا ان ذلك خلق جوا من عدم الثقة في الاقتصاد العالمي ودفع الشركات الى تقليص حجم نفقاتها.

من جهة أخرى، أظهرت بيانات امس أن العجز التجاري في بريطانيا ارتفع خلال شهر ابريل الماضي ليسجل أعلى مستوى خلال 7 أعوام.

وذكرت البيانات التي أصدرها مكتب الإحصاء الوطني أن العجز ارتفع في شهر ابريل الى 4,4 مليارات جنيه إسترليني مقابل 3 مليارات في مارس.

وأشارت البيانات الى أن العجز التجاري يعود الى تراجع قيمة الصادرات البريطانية بنسبة 8,6٪ خلال ابريل منها 6,8٪ كانت توجه الى منطقة العملة الأوروبية المشتركة (يورو).

وأوضحت البيانات أن الأزمة المالية بمنطقة اليورو كانت سبب ارتفاع العجز التجاري، خاصة ان هذه المنطقة تعد اكبر شريك لبريطانيا، مشيرة الى أن قطاع البناء تراجع هو الآخر بنسبة 13٪ بسبب محدودية مشاريع الدولة في قطاعي البنى التحتية والسكن تماشيا مع سياسة الحكومة التقشفية لخفض النفقات العامة.

وتوجه بريطانيا 40٪ من صادراتها الى دول منطقة اليورو وفقا لتصريحات أطلقها رئيس الوزراء ديفيد كاميرون غير ان أزمة الديون الأوروبية وتراجع وارداتها الخارجية أخلا بالميزان التجاري لبريطانيا.

وكان الاقتصاد البريطاني سجل عجزا في النمو خلال الربع الأخير من العام الماضي بنسبة 0,3٪ وتبعه عجز ثان في الربع الاول من العام الحالي بنسبة 0,2٪ الأمر الذي ادخل بريطانيا في ركود اقتصادي هو الثاني من نوعه منذ عام 2009.

الديون العامة الإسبانية تحقق أعلى المستويات منذ عام 1995

مدريد ـ كونا: كشفت بيانات رسمية نشرت امس ان مجموع ديون الهيئات العامة الاسبانية بلغ 774,5 مليار يورو في الربع الاول من العام الحالي ما يعد اعلى المستويات المسجلة منذ عام 1995. وقال بنك اسبانيا المركزي في بيان امس ان ذلك يشكل ارتفاعا مقارنة بالفترة نفسها من عام 2011 عندما بلغت الديون العامة قيمة 734,9 مليار يورو. واوضح البيان ان الديون العامة تضاعفت منذ بداية الازمة الاقتصادية حيث بلغت 377,9 مليار يورو ممثلة 35,5٪ من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد مع نهاية شهر مارس من عام 2008 لتبلغ مع نهاية الربع الاول من العام الحالي 72,1٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وكانت الحكومة الاسبانية توقعت ان تبلغ ديونها 79,8٪ من الناتج المحلي الاجمالي مع نهاية العام الحالي.

الدين العام الإيطالي يرتفع أكثر من 50 مليار يورو

روما ـ كونا: ارتفع الدين العام الايطالي أكثر من 50 مليار يورو في الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي مسجلا رقما قياسيا تاريخيا جديدا يقارب تريليوني يورو وهو الأعلى على الإطلاق في ظل مرحلة الانكماش الحالية وتوقف النمو طوال السنوات العشر الأخيرة.

وأعلن البنك المركزي الايطالي (بانكيتاليا) في تقرير نشر امس أن القيمة الاسمية للدين العام للدولة ارتفعت مجددا في شهر أبريل الماضي الى 1948,58 مليار يورو حيث زاد بنحو 2,5 مليار يورو على الرقم القياسي الأخير الذي بلغ 1946 مليار يورو في شهر مارس السابق.

وأشار البنك المركزي وفق هذه البيانات الى أن الدين العام الايطالي الذي تجاوز نسبة 120٪ من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي زاد خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012 بمقدار 50,7 مليار يورو عن حجمه الاجمالي الذي بلغ 1897,88 مليار يورو بنهاية عام 2011.

من ناحية أخرى ذكر أن موارد الخزانة العامة سجلت بدورها خلال فترة الأشهر الـ 4 الأولى من العام نموا طفيفا الى قرابة 111,3 مليار يورو صافية تزيد بنسبة 0,2٪ عن الموارد المتحصلة في الفترة نفسها من عام 2011، بينما بلغ اجمالي المتحصل في شهر أبريل وحده 28,13 مليار يورو بزيادة 2,4٪ عن المتحصل في الشهر نفسه من العام الماضي.

وفي هذا السياق لفت محافظ البنك المركزي فابريتسيو ساكوماني الى أن مشكلات النمو الاقتصادي في ايطاليا التي تمر بمرحلة انكماش منذ منتصف العام الماضي «ذات طبيعة هيكلية» حيث يشهد الاقتصاد الايطالي طوال أكثر من عقد من الزمن تباطؤا عاما سواء بالنسبة لمعدلاته السابقة أو بالقياس بالدول الأوروبية الرئيسية الأخرى.